## *1996/5/22*

## *رغم الصعوبات: البحرين تقطع شوطا كبيرا في مسيرة التقدم...*

**بقلم: د.عمر الحسن**

**رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية**

تستحق حكومة البحرين الاشادة لما حققته من انجازات ، رغم الصعوبات التي اعترضت طريق هذه المسيرة . كانت هذه هي كلمات هيو تانيل السفير البريطاني السابق لدى البحرين (حتى يناير 1996) ، والتي جاءت في كلمة ألقاها في حفل الغداء الذي اقيم على شرفه من قبل مجموعة الخليج في مجلس العموم البريطاني بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، حضره حشد من البرلمانيين والاكاديميين ورجال اعمال وصحفيين .

لم تقتصر الصعوبات على المسائل الاقتصادية التي يعاني العالم بأسره منها ،ولكن كان على البحرين التصدي للاضطرابات التي شهدتها الجزيرة ،والتي اقدمت عليها قلة منشقة . وكما اشار تانيل" ان اصدقاء البحرين قد اذهلتهم اعمال العنف التي بالغت في تصويرها بعض الصحف الغربية ، خاصة وان هذه الاعمال تتعارض تماما مع طبيعة الشعب البحريني المسالم .

ان الحكومة البحرينية ، وعلى رأسها الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة قد بذلت المساعي للتغلب على الصعوبات التي واجهت البلاد من جراء تراجع اداء الاقتصاد العالمي .وكما ذكر تانيل" ان النفط بدأ في النضوب ،وكان يتعين على البحرين تهيئة اقتصادها لتكون اول دولة في المنطقة تمر بمرحلة ما بعد النفط ."وكانت هذه هي خطة حكومة الشيخ عيسى والتي تكللت بالنجاح .ومن العوامل التي ساعدت في دعم الاقتصاد البحريني ، مساعدات البرنامج الإنمائي للامم المتحدة من خلال خطته الخمسية التي بدأت عام 1992 ، والتي تعادل عشرة ملايين دولار (3.78 مليون دينار) .

ان اقدام البرنامج الإنمائي على تقديم المساعدة والعون للبحرين ، انما يعكس مدى اقتناع المجتمع الدولي بما تملكه البحرين من امكانيات وقدرات تمكنها من تطوير اقتصادها وتخطي مرحلة ما بعد النفط .لقد أيقنت الحكومة منذ امد طويل اهمية جعل البحرين مركزا للبنوك والاستثمارات الخارجية ، وقد كان . كما ايقنت ان قطاع السياحة ،من اكثر المجالات نموا في المستقبل ،لذا اتجهت الى دعم هذا القطاع وتنميته .ومن جهة اخرى ،بُذلت الجهود لانعاش التجارة الخارجية بصفة عامة في محاولة للاستفادة من كافة المجالات والاستثمارات العالمية .ويجدر الاشارة ان كثير من دول العالم تسعى الى زيادة وارداتها من البحرين . فعلاقات البحرين التجارية مع بريطانيا والولايات المتحدة علاقات متميزة ، بالاضافة الى تطورها مع الدول الغربية الاخرى . كما نجحت البحرين في اجتذاب الدول ذات الاقتصاد المتنامي في العالم . فعلى سبيل المثال ارتفعت صادرات البحرين الى تايوان بنحو 50٪ خلال عام 1995 ، خاصة في ظل زيادة الاعتماد على الالمونيوم والصناعات البتروكيماوية . وقد بلغت الصادرات اكثر من

51.3 مليون دينار بحريني .ومن ناحية اخرى ،بلغت نسبة واردات البحرين من تايوان نحو 20٪ ، ومن المتوقع ان يستمر الميزان التجاري لصالح البحرين.ومن جهة اخرى ،انخفض النشاط التجاري مع
اليابان في عام 1995 ، ويعزى ذلك الى ضعف سعر الصرف بين الين للدولار والذي ساد معظم العام . وعلى الرغم من ذلك ،فان البحرين لازالت تحتفظ بفائض تجارى مع اليابان يبلغ أكثر من 343 مليون دولار . فاستقرار اسواق الصرف العالمية في معظم العام ، تعنى انتعاش التجارة اليابانية بصورة واضحة .ففي الربع الاول من عام 1996 شهد النشاط التجاري ارتفاعا يبلغ 25٪ في الصادرات من البحرين الى اليابان .

ومن جهة اخرى ،ابدت بعض الدول الاخرى اهتماما بالمشروعات الاستثمارية في البحرين .فقد اشارت الحكومة الهندية الى اعتزامها فتح مكتب لاتحاد الصناعات الهندية في البحرين ، بالتعاون مع مجلس التسويق البحريني وذلك بوضع خطة للتعاون الصناعي بين الهند والبحرين .ويؤمن الاتحاد المذكور بأن البحرين هي المكان المناسب لادارة مشروعاته في الخليج .كما ان تركيا حريصة على تنمية علاقاتها التجارية مع البحرين في ظل اعتمادها المتزايد على المواد الاولية البحرينية خاصة الالمونيوم .

ان مثل هذه الانجازات هي التي قصدها تانيل في كلمته . ولكن من المثير للدهشة ان احد مظاهر تحسن الاقتصاد البحريني اصبح يشكل سببا جزئيا لمتاعبها .فالبحرين تعد رائدة في الدفاع عن حقوق المرأة والمحافظة عليها .وهو امر عادة ما يغفله الغرب ،وقضية تثير انتقادات ظالمة من دول الغرب " المتحرر "تجاه بعض دول المنطقة .ففي البحرين ، تعد المرأة عضواً نشطاً وكاملاً في المجتمع في جميع المجالات وتشكل المرأة نسبة كبيرة من القوى العاملة في المجتمع . وكما اشار تانيل ،بأن هذا الوضع قد يزيد من حدة مشكلة البطالة .وللتصدي لهذه المشكلة ، اقدمت البحرين على تنفيذ برنامج يهدف الى توفير مزيد من فرص العمل بهدف تسهيل دمج المرأة في سوق العمل بشكل اكثر فاعلية ، وبالتالي ضمان توفير فرص العمل لجميع فئات المجتمع . فعلى سبيل المثال ، استخدم التمويل الوارد من البرنامج الإنمائي للامم المتحدة في تدريب العاملين في مصانع النسيج ، والذي تشكل المرأة فيها النسبة الاكبر من القوى العاملة .

كما امتد التسامح الذي يعرف عن البحرين وشعبها الى الشئون الدينية حيث تتمتع جميع الطوائف بحرية الديانة والعبادة من مسلمين ومسيحيين وحتى اليهود .

ومن اهم القضايا التي اثارت جدلا في الغرب ،وان كان قد اسئ ابرازها في الصحف الغربية ،هي زيادة نسبة التمثيل الشعبي في الحكومة البحرينية .وقد اشار تانيل الى ان الشكل التقليدي للحكومة ، قد اثبت نجاحه في دول الخليج على الرغم مما شهدته هذه الدول من تغييرات منذ استقلالها .فمثلاً يحظى الامير بشعبية فائقة ، وهو رئيس

الدولة ". وان الذين يعرفون طبيعة الخليج بصفة عامة ،والبحرين بصفة خاصة ،يدركون تماما خطورة احداث تغيير جذري مفاجئ"

ومن المثير للدهشة ان الاضطرابات التي شهدتها البلاد ،تزامنت مع ما اعلنه كل من الامير ورئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ،من دعمهما وتأييدهما لمنح مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى لضمان مزيد من المشاركة السياسية . "ومن الجدير بالذكر هو ان المجلس مكون من ممثلين منتخبين من كافة قطاعات المجتمع البحريني . فالمهندسون في المجلس ، تم انتخابهم من قبل جمعية المهندسين ، كما ان المحامين ، قد تم انتخابهم من قبل جمعية المحامين البحرينية ، وكذلك الحال مع رجال الاعمال الذين يتم انتخابهم من خلال عضوية غرفة التجارة والصناعة ، وكذلك الحال ايضاً بالنسبة للاكاديميين واعضاء الجمعيات والمؤسسات الاخرى0 معظمهم تم انتخابهم من قبل اتحاداتهم وجمعياتهم .وبالتالي نجد ان مجلس الشورى ، في واقع الامر ،مجلس شبه منتخب ، وان كان معيناً من قبل الامير .

وفي الفترة الاخيرة ، تم تقسيم البحرين الى اربع محافظات ، وسيتم تعيين ممثلين محليين بصلاحيات بعيداً عن المركزية. ومثل هذا التقسيم الجديد سيسمح لمجس الشورى بمزيد من التعرف على المشكلات التي تواجه المواطن البحريني العادي . ومن المتوقع زيادة نسبة التمثيل الشعبي بمشاركة المرأة في المجلس القادم والذي سيباشر مهامه في اكتوبر 1996.

وفي ظل مثل هذه الاصلاحات الحالية والخطط والمستقبلية من اجل حياة ومشاركة سياسية يصعب تفهم اسباب الاعمال التخريبية الارهابية التي شهدتها البحرين .مما يعزز الشكوك بوجود أيدي خارجية وراء هذه الاعمال . وقد اشار تانيل الى حقيقة ان قادة هذه الاعمال قد تلقوا تعليمهم الديني في ايران ، وان راديو طهران قد دأب على تأييد المتظاهرين . ان تورط ايران في هذا الامر ،بشكل او بآخر ، قد عزز شكوك الغرب من ان قادة اضطرابات البحرين يسعون الى اثارة التطرف والطائفية ناسين او متناسين ان هذا الامر بعيد التحقيق . وكما قال تانيل ان من يعرف البحرين ، يدرك تماما ان شعبها يفتخر بوحدته . وكما قال تانيل ايضاً : لا يجوز المبالغة بهذه الاضطرابات اذ ان نسبة البحارة الامريكيين الذين يقضون عطلاتهم على السواحل البحرينية على مدى الشهور القليلة الماضية قد زادت .

لقد نجحت الحكومة في ايجاد 9000 فرصة عمل جديدة على مدي العشر شهور الماضية ،وهو انجاز ملحوظ مقارنة بقلة عدد السكان .

ولاشك ان الدول الشقيقة ، دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، تساهم في تحسين وتطوير الاداء الاقتصادي للحكومة . فالحكومة السعودية قررت السماح للبحرين بالانتفاع الكامل بحقول نفط ابو صفا ، و هذا القرار سيسهم في انتعاش الاقتصاد البحريني بنحو 200 مليون دولار سنويا .

في كلمته اشار هيو تانيل الى انجازات البحرين وموقف الدول المؤيدة لها قائلا -:ان جهود البحرين "الناجحة لاتخاذ موقف صارم ضد الارهاب " جهود يتعين دعمها " ، وفي نفس الوقت يجب تشجيع الجهود للتوصل الى حل سلمى ."ويجب ان نترك للبحرين حرية اتخاذ الاجراءات المناسبة لاحداث التقدم والتطور .لان التسرع في احداث تغييرات كبيرة ، امر من شأنه الاضرار بالاقتصاد البحريني وتمزيق اواصر المجتمع .لقد تعهدت الحكومة بالتغيير ، وستوفي بوعدها ، ولكن في الوقت المناسب .

# *1996/7/22*

## *الوقائع والعبر في الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر*

**بقلم : د .عمر الحسن**

**رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**

هناك اعتبارات لا بد من الاخذ بها عند تناول قضية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر .وهذه الاعتبارات تتراوح ما بين البعد الاقتصادي ، والبعد الجغرافي ، والبعد الاستراتيجي ، والبعد التاريخي ، والبعد السكاني فضلاً عن البعد السياسي والواقعي .

وفي حال التركيز على البعد السياسي والواقعي للخلاف الحدودي بين البحرين وقطر ، لابد من النظر الى مسألة الطرف الذي يمارس السيادة على الجزر المتنازع عليها خلال السنوات الـ 200 الاخيرة . ومع أن هذا العامل يعد شديد الحساسية في النزاعات الحدودية بين الدول المجاورة ، الا أنه يعتبر أيضاً بالغ الاهمية على صعيد الواقع الملموس ،من خلال النظر الى حقيقة أن الخلافات الحدودية بين الدول العربية المتجاورة ، لم يتسبب فيها بلد معين ضد الآخر ، لكنها تكونت في ظل أوضاع قبلية أو استعمارية كانت تسود المنطقة ، جعلت من الامر ميراثاً معقداً يجب حله سريعاً لأنه قد يخلق مصاعب جمة بين أطراف الخلاف من شأنها أن تهدد الامن الاقليمي .

من هنا يبرز عامل السيادة ، وليس الاحقية على الارض ، كمرجعية في اسلوب حل المشاكل الحدودية . وتميزت المملكة العربية السعودية في هذا القبيل ، حيث كانت لديها قضايا حدودية متشعبة بسبب اتساع مساحتها وحدودها مع الكثير من دول المنطقة ، تمكنت من حلها عن طريق عامل السيادة . وتبرز مصر أيضاً كمثال آخر في قضية خلافها على منطقة حلايب ، ذلك أن القاهرة تمارس سيادتها على المنطقة على صعيد الواقع ، رغم ان السودان تدعي ملكيتها .

وعند استعراض الابعاد الاخرى للخلاف الحدودي بين البحرين وقطر ، فان البعد الاستراتيجي يجسد الاهمية الملقاة على منطقة النزاع بالنسبة الى أمن البحرين وخاصة في ظل الاضطرابات الاخيرة التي شهدتها البلاد .بمعنى أدق ، فإن الامن في البحرين معرض للاختراق اكثر من الامن في قطر ، لهذا السبب تولي المنامة اهمية خاصة للجزر المتنازع عليها من أجل ترسيخ قواعد أمنها واستقرارها . كما ان البعد الاقتصادي يظهر حاجة البحرين للمناطق المتنازع عليها كوسيلة لتحسين ظروفها الاقتصادية الصعبة ، والذي لا يمكن مقارنته بنظيره القطري ، الذي يدعم اداءه كميات هائلة من النفط والغاز ، جعل من الدوحة واحدة من أكثر دول المنطقة ثراءً .وهذا بحد ذاته يطرح استفساراً حول ما اذا كانت قطر تحتاج فعلاً الى جزر حوار وفشت الديبل المتنازع عليها مع البحرين التي تتوقع دعماً اقتصادياً من قطر ، هي في أمس الحاجة اليه ، وليس العكس .

ويساهم البعد السكاني في تحديد الافضلية أيضاً . وسر ذلك يعود الى حقيقة أن البحرين تواجه ضغوطاً سكانية أكثر من قطر ، يجعل من الجزر المتنازع حولها علاجاً جذرياً لتلك الضغوط. أما البعدان الجغرافي والتاريخي فيشيران الى أحقية

البحرين في مناطق النزاع بالرجوع الى خلفية النزاع الحدودي مع شقيقتها قطر . واستناداً الى خبراء نزاعات الحدود في منطقة الخليج ، فإن تاريخ النزاع يعود الى الزمن الذي ارادت فيه البحرين وقطر منح امتيازات في سيادتها الاقليمية لاستغلال النفط فى اواسط الثلاثينات . وفي عام ، 6391 وضع الشيخ حمد حاكم البحرين آنذاك ، حامية عسكرية على جزر حوار ، حيث بدأ حفر آبار للمياه .ودعمت بريطانيا حاكم البحرين في مطالبته بالجزر لموازنة دعمها لمطالبة حاكم قطر آنذاك الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بالزبارة .

وكان الموقف البريطاني في الثلاثينات يرى انه يتوجب على قطر أن تفند الحجج البحرينية بملكية الجزر . وقد أوضح أحد الخبراء أن شركة نفط البحرين المسجلة في كندا" شركة بريطانية في واقع الامر ، "قامت خلال عامي 1936و 1938بوضع علم البحرين على معظم اماكن المياه الضحلة والارتفاعات والجزر التي تحيط أرض البحرين الرئيسية . وفعلت ذلك على الجانب السعودي ،"اضافة الى الجانب القطري . وعندما بدأت بريطانيا بالتحقيق في ادلة حاكمي البلدين ، قامت البحرين باثبات وجودها ، وتأكد الرأي الذي صدر حول جزر حوار ان الامتلاك وممارسة السيادة هو أهم اساس للقانون ،بحيث كانت السلطات البحرينية متواجدة هناك ، وقد اقامت ميناء وتم الاعتراف بذلك وقتها .

ويقول جون بولوك ، محرر شئون الشرق الاوسط السابق لدى صحيفة الاندبندنت ،في ندوة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ان النزاع بين البحرين و قطر يختلف اختلافا تاما عن النزاع بين العراق و الكويت" . فباستثناء قضية العراق و الكويت ، تختلف النزاعات الاخرى في الخليج اختلافا تاما ، لانها تقوم على نزاعات بين دول لها تاريخ من الأخوة و الترابط والتعاون الطويل ، وتنتمي الى منظمة ذات تماسك متنام هي مجلس التعاون الخليجي ... وأن حلها يجب ان يكون على اساس من هذه العلاقة الأخوية التاريخية والحالية والمستقبلية .

و في كتاب ألفه البروفسور غراهام بل عن النزاع بين البحرين و قطر في عام 1988 ،و نشره مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في حينه ، يقول ان شعبي البحرين وقطر مترابطان بعلاقات قديمة يعود تاريخها الى ماض ابعد بكثير من أي تنافس على الاراضي خلال المائتي سنة المنصرمة . وذكر بل انه في عام 1766هاجر آل خليفة الى جنوب الكويت واقاموا بلدة الزبارة في قطر . وفي عام1783 استقر الشيخ حمد آل خليفة في البحرين التي اصبحت مركزا هاما للتجارة في الخليج ، فيما ذبلت الزبارة تدريجيا.

و يشير الى ان النزاعات على الاراضي بين مختلف دول الخليج ظهرت بعد اكتشاف النفط في البحرين عام 1932 .ولا شك ان التزاحم على امتيازات النفط ادى الى احياء مطالبات بالاراضي تعود جذورها الى الماضي المظلم .

وكتب بل" عن حكم بريطانيا لصالح البحرين في جزر حوار عام 1938 ، حيث طبق البريطانيون مبادئ العدل الطبيعي ، متأثرين بالحاجة الى ارضاء الشيخ حمد ( حاكم البحرين آنذاك ) بعد قضية الزبارة (منح الزبارة لقطر ) . فكانت جزر حوار بمثابة تعويض عن خسارة البحرين للزبارة . و كان يجب الموافقة على الخسارتين من اجل الحفاظ على السلام".

وفى عام 1942 ، توفى الشيخ حمد ، وخلفه حفيده الشيخ سلمان أذى حكم حتى عام 1961 ، وتميز حكمه بفترة استقرار في العلاقات مع قطر ،استمرت حتى الاستقلال عام 1971 .وبدا في ذلك الحين ان البلدين اهتما بالتعاون العربي اكثر من اهتمامهما بالنزاع ، وانهمكا في بناء بلديهما0

ومنذ استقلال دولة البحرين عام 1971 تحت قيادة اميرها الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، لم تتوتر العلاقات الحدودية بين البحرين وقطر الا في عام 1982 ، بعد مناورة بحرية بحرينية في منطقة فشت الديبل في جزر حوار ، مما اعتبرته قطر استفزازاً ، وهدد بتوتر العلاقة بين البلدين . لكن مجلس التعاون الخليجي احتوى التوتر ،وأوصى بحل النزاعات الحدودية بأسرع ما يمكن من خلال الآلية التى وفرها . وبالفعل احيل نزاع البلدين الى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر1983 .

لكن النزاع تجدد مرة اخرى عام 1986 ، واخذ منحى خطيراً عندما بدأت قوات خفر السواحل البحرينية في بناء مخفر لها في جزيرة فشت الديبل ،فأرسل القطريون قوة عسكرية الى الجزيرة واعتقلوا عدداً من العاملين في بناء المخفر . ومنعت قطر الدخول الى المنطقة المحيطة بالجزيرة ، وشرعت كل من البحرين وقطر في الاستعدادات العسكرية0 وتحركت المملكة العربية السعودية مع باقي دول مجلس التعاون الاخرى لاحتواء الموقف . واكدت البحرين وقطر على حد سواء رغبتهما فى حل الخلاف سلمياً ، ورحبتا بوساطة الملك فهد والدول الخليجية الاخرى0 واتفق الطرفان على اعادة الوضع الى ما كان عليه سابقاً قبل ازمة المخفر ، وسحبت المواجهة العسكرية0

وظل الخلاف الحدودي دون ايجاد حل ، ولكنه لم يشهد مستوى ازمة 1986 . وبمبادرة من القيادة السعودية اتخذ مؤتمر القمة الخامس عشر لمجلس التعاون الخليجي في المنامة في ديسمبر/1994 قرارا يقضى بوجوب حل نزاعات الحدود بين دول المجلس بمفاوضات ثنائية ، واقترح في حالة الاخفاق احالة النزاع الى قمة مجلس التعاون في مسقط عام 1995 .

ومن الجدير بالذكر انه في عام 1990 توصلت الوساطة السعودية بين الدولتين ، الى بداية اتفاق للحل ، لكن قطر سارعت برفع النزاع الى محكمة العدل الدولية مستندة الى ان هناك اتفاقاً بوساطة سعودية0

وقد جاء قرار المحكمة الدولية بعد مناقشات قانونية معقدة حول صلاحيتها في النظر في النزاع . وكانت المحكمة قد اطلعت في يونيو عام 1994 على تبادل الرسائل بين عاهل المملكة العربية السعودية واميري كل من البحرين وقطر في ديسمبر 1987 ، اضافة الى محضر اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في الدوحة في العام نفسه ،مما شكل في" نظر المحكمة التي انقسمت لأول مرة في تاريخها " 5 مقابل 4 اصوات ، "اتفاقيات دولية تنطوي على حقوق والتزامات .

واعترضت البحرين على صلاحية المحكمة لأن النزاع لم يرفع من قبل الطرفين معاً ، الا ان المحكمة الدولية رأت ان المحضر وتبادل الرسائل يشكلان صلاحية للمحكمة في نظر النزاع0

لقد اصبح هذا النزاع الحدودي التاريخي الآن امام محكمة العدل الدولية0 ولكن لا يعنى هذا انه خرج نهائياً عن اطار الحل الثنائي او الوساطة السعودية او في اطار آلية مجلس التعاون الخليجي .

ومن هذا المنطلق دعا ولى عهد البحرين في الاول من يونيو الماضي ، دولة قطر الى سحب قضية النزاع من محكمة العدل الدولية ونادى بتطوير الوساطة السعودية الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الاول ، وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجى0 وقال ان وجود القضية لدى المحكمة الدولية يخلق ازدواجية في معالجتها مما يجعل الوساطة مجرد مدخل او غطاء للتقاضي الدولي ،او التلويح باللجوء اليه في أي مرحلة من مراحل سير القضية . ودعا الى الاحتكام الى مبادئ وآليات مجلس التعاون الخليجي .

وجاء رد الفعل القطري برفض الدعوة البحرينية على لسان وزير خارجية قطر بسحب القضية من محكمة العدل الدولية دون تقديم اسس للحل0 وقال ان البحرين اخذت في تشييد المنشآت في جزر حوار كأمر واقع ، ودون ان تترك استثمار الجزر المتنازع عليها لما بعد الحل . وقد جاء تصريح وزير الخارجية القطري يوم وصوله الى البحرين في زيارة وصفت انها لتحسين العلاقات بين البلدين ..لكن البحرين اعتبرت تصريحاته لا تخدم اهداف الزيارة ، واكد وزير خارجيتها ان حوار جزء لا يتجزأ من البحرين وخاضعة لسيادتها وحدها0

ومما لا شك فيه ان تجدد لغة الخلاف بين البحرين وقطر من شأنه ان يعيد موضوع النزاعات الحدودية بين الدول العربية الى واجهة الاحداث السياسية ، خلال فترة انعقدت فيها كل الآمال على تصفية الاجواء العربية واعادة التضامن والتنسيق والتفاهم وروح العمل العربي المشترك0 وهذا ما دفع المملكة العربية السعودية الى تجديد وساطتها بين البلدين الشقيقين بعد ان دعا الملك فهد بن عبد العزيز امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ،كلاً على حدة ،لزيارة المملكة والاجتماع بالقيادة السعودية لتهدئة الموقف ولدراسة اسس الحل0

ان الجذور التي تربط ما بين جميع شعوب ودول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها قطر والبحرين تفرض ، من حيث الواقع الملموس ، معالجة الخلاف الحدودي ضمن آلية مجلس التعاون الخليجي ، وليس ضمن اطار محكمة العدل الدولية بسبب اختلاف مداركها واستيعابها بطبيعة الحياة المعاشة في المنطقة والقائمة على اساس الاسرة الواحدة0

وعلى اعتبار ن البحرين رحبت دائما بضرورة علاج أي خلاف ضمن آلية مجلس التعاون الخليجي ، او اى اطار آخر يتم الاتفاق حوله من ضمن صلب المنطقة ، فأنه من المفترض ان تبادر قطر بدورها الى قبول تلك الآلية او الاطار انطلاقاً من كونها معرضة لتهديد يستهدف وجودها وأمنها ايضا ،الى جانب بقية الدول الاعضاء في المجلس0

والمطلوب وساطة عربية على أعلى مستوى قد تضم في عضويتها جلالة السلطان قابوس ،وسمو الشيخ زايد بن سلطان ،وسيادة الرئيس حسني مبارك ، يقودها جلالة الملك فهد بن عبد العزيز مع سكرتارية تضم أمين عام الجامعة وأمين عام مجلس التعاون لوضع حل أخوي يقبله الطرفان ،يحفظ أمن واستقرار ومستقبل البحرين ويضمن وحدة أراضيها ،ويرضي دولة قطر في المقابل ،وذلك قبل أن تحدث كارثة يستفيد منها المتربصون بدول الخليج العربية ،مثل ايران ،ويكتوي بنارها شعبا البلدين وباقي شعوب دول المنطقة . وحرب الحدود بين العراق والكويت عام 1990 ،هي ابلغ دليل على ذلك.

وفي هذا القبيل ،ذكر تقرير امني نشر في الآونة الاخيرة يعزز من تقارير سابقة اخرى ،أن دول مجلس التعاون الخليجي ، التي تستضيف قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية ، ستتعرض لعمليات ارهابية تقوم بها مجموعات متطرفة تدعمها وترعاها دول مثل ايران ، لها مصلحة في زعزعة أمن واستقرار الخليج . وما العمليات الاخيرة في المملكة العربية السعودية الا دليل على صحة ذلك ... وان دل ذلك على شيء ،فانما يدل على ضرورة تناسي الخلافات والعمل يداً واحدة لمواجهة مخاطر المستقبل .

وهذه الاوقات العصيبة تضع القيادات المعنية تحت مسؤولياتها التاريخية من منطلق نبذ الشقاق وانهاء الخلافات حتى يتسنى لها الالتفات الى الاخطار الخارجية والعمل على اجتثاثها من جذورها .ذلك ان جميع المخلصين والحريصين على سلامة وامن المنطقة الخليجية من المطامع والاعتداءات الخارجية يناشدون سمو امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بقفل ملف النزاع الحدودي مع البحرين ،لاتاحة المجال امام الدولتين الشقيقتين لبناء وتطوير مواردهما البشرية والاقتصادية وتعزيز أمنهما واستقرارهما ، بالتعاون والتنسيق مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي ، والمساهمة بمشاريع استثمارية في البحرين لمساعدتها على تجاوز صعوباتها الاقتصادية .

فأمن البحرين هو جزء من امن قطر ،كما ان امن الدوحة مكمل لامن المنامة ،وباقي الشقيقات في دول مجلس التعاون .